الجمهورية اليمنية..رافد للقوة العربية وخطوة على طريق الوحدة العربية الشاملة

علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية

14 أكتوبر
يومية - سياسية - عامة

السبت 12 ديسمبر 2009 م - العدد (14666) السنة الحادية و الأربعون

لليمن لا لعلي عبدالله صالح

خطوط وظلال متداخلة بين حراك السلطة ومعارضتها بعد الوحدة

(20)

أحمد الحبيشي

أشرنا في الحلقة الماضية إلى جانب مهم من نجاح الرئيس علي عبدالله صالح في تأهيل البيئة السياسية في الشطر الشمالي من الوطن بصورة منهجية قبل الوحدة، للتأقلم مع البيئة العالمية والاستجابة للتحديات الديمقراطية، مقابل تخلف كل من الحزب الاشتراكي اليمني والإخوان المسلمين (التجمع اليمني للإصلاح لا حقاً) في هذا الجانب، حيث وجد الحزب الاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للإصلاح نفسيهما شريكين غير مباشرين في بيئة سياسية جديدة بعد الوحدة، يكاد أن يكون المؤتمر الشعبي العام -بقيادة الرئيس علي عبدالله صالح- هو الوحيد الذي بادر إليها وسعى إلى إيجادها، وهيأ نفسه جيداً لها، بعد أن امتلك القدرة على إطلاق مفاعيلها والتحكم بمفاتيحها.. فالحزب الاشتراكي اليمني انتقل إلى بيئة سياسية جديدة وجد نفسه فيها معنياً بإنجاز مشروع جديد للتغيير لم يكن على الإطلاق في أجندته التي رسمت اللجنة المركزية خطوطها العامة في دورتها المنعقدة أواخر سبتمبر 1989، أي قبل شهر واحد فقط من الاجتماع المفاجئ للجنة السياسية المشتركة في تعز، وقبل شهرين من زيارة الرئيس علي عبدالله صالح غير المتوقعة لعدن وتوقيع اتفاق الوحدة، وقبل بضعة أشهر من قيام الجمهورية اليمنية الموحدة.

والحال نفسه ينطبق على التيار الإخواني الذي اختبأ في وقت لاحق تحت عباءة التجمع اليمني للإصلاح بعد ان أفرط هذا التيار في خطابه السياسي الرافض للوحدة مع الكفار الاشتراكيين عقب التوقيع على اتفاق 30 نوفمبر 1989، ثم ارتكب خطأ تاريخياً عندما امتنعت كتلته البرلمانية في مجلس الشورى عن التصديق على مشروع دستور دولة الوحدة واتفاق إعلان الجمهورية اليمنية في مجلس الشورى تنفيذاً لاتفاق 30 نوفمبر 1989، ومعارضته لدستور دولة الوحدة بعد الاستفتاء عليه من قبل الشعب.. ناهيك عن مواقفه الملتبسة ازاء القضايا الجوهرية المتعلقة بالديمقراطية وما يرتبط به من تعريف لسلطة الأمة،والدولة والقانون الدولي والعلاقات الدولية وحقوق الإنسان وحقوق المرأة وحرية الفكر وسلطة الأغلبية ووحدة وتنوع العالم.

على مستوى الاجتماع السياسي كان ثمة حراك معارض للسلطة ومتقاطع معها في آن واحد، حيث حرص الجناح الشمالي للحزب الاشتراكي اليمني على إعادة تعريف الوضع الجديد للحزب خلال الفترة الانتقالية، وذلك من خلال اهتمامه بتشكيل إصطفاف معارض يضم الأحزاب التي كانت قبل الوحدة تعارض سلطة الرئيس علي عبدالله صالح، وصولا الى مشاركة هذا الجناح في صياغة خطاب سياسي وإعلامي معارض لتقاسم السلطة من جهة، وللتجمع اليمني للإصلاح من جهة أخرى، خصوصاً وأن الاخوان المسلمين وجهوا خطابهم السياسي والإعلامي وجندوا كل طاقاتهم لتشويه صورة الحزب الاشتراكي اليمني وإضعافه والسعي إلى إخراجه من السلطة.

في الاتجاه نفسه وكمحصلة موضوعية للحراك السياسي الناشئ عن الوضع الجديد نشطت بقايا المعارضات السابقة للحزب الاشتراكي ونظامه السابق في الجنوب، وانخرطت في إطار الاستقطابات التي فرضتها الأدوار المزدوجة لمختلف الأطراف، ما أدى إلى تورّم الحالة الائتلافية بين المؤتمر والاشتراكي وتحولها من الشراكة التي تتطلب بناء الثقة وتعميق القواسم المشتركة كشرط لحماية الوحدة وتعزيزها، إلى الصراع والإفراط في الاستقطاب الداخلي والشكوك المتبادلة.

وهكذا أصبح المشهد ملتبساً بين سلطة ائتلاف مخترقة من قبل عدة أطراف معارضة لطرفي الائتلاف من جهة.. وبين معارضات مفترضة لكنها تستمد برامجها من تناقضات الائتلاف الحاكم من جهة أخرى. وزاد من خطورة هذا الوضع دخول بعض الخطوط والظلال القائمة إلى صورة هذه المشهد الملتبس بالتناقضات والتقاطعات، حيث اسهمت أعمال العنف والإرهاب والاغتيالات التي حدث بعضها في فنادق مدينة عدن، ومطار عدن الدولي، واستهدف بعضها الآخر قيادات وكوادر الحزب الاشتراكي، في إلحاق أضرار كبيرة لم تشمل فقط الائتلاف الحاكم بل امتدت لتمس مباشرة البيئة السياسية الجديدة التي كان للمؤتمر الشعبي العام فضل المبادرة في تأسيسها تحت قيادة الرئيس علي عبدالله صالح منذ وقت مبكر بهدف تأهيل اليمن للاندماج في النظام العالمي الجديد ، والاستجابة لتحديات التحول نحو الديمقراطية على نحو ما أوضحناه في حلقات سابقة..

فقد أدت تلك الاعمال الإرهابية إلى إنعاش رواسب النزعات الشمولية القديمة، وإحباط قوى التغيير والتجديد داخل مختلف أطراف المنظومة السياسية للدولة والمجتمع بدون استثناء.. ولم يعد خافياً على أحد ضلوع بعض الجماعات المتطرفة في تلك الأعمال التي أدى دخولها على خطوط وظلال ذلك المشهد الائتلافي الملتبس، إلى تسويد جزء كبير من الصورة الداخلية للوحدة من جهة، ولأول تجربة ائتلافية في الجمهورية اليمنية التي اقيمت في الثاني والعشرين من مايو 1990 على قاعدة النظام الديمقراطي التعددي من جهة أخرى.

في خضم ذلك التداخل والتوازي والتقاطع كان الائتلاف المفترض بين المؤتمر الشعبي العام والحزب الاشتراكي اليمني يواجه أحد خيارين.. خيار الإقامة في وضع ملتبس تغيب عنه محددات الائتلاف ووظائفه، وما يترتب على ذلك الخيار من إعادة تعريف الفترة الانتقالية والعواقب الناجمة عنها، أو خيار إعادة تعريف الائتلاف نفسه ، مع المحافظة على المحدّدات والوظائف التي اقتضت قيامه وتوجب استمراره.

ومن نافل القول ان هذا الالتباس يعود الى أن الخطاب السياسي الوحدوي للدولتين الشطريتين كان قد انطوى على قدر كبير من التبسيط والدوغمائية على نحو ما تجسد في بعض الأطروحات السياسية والنظرية بصدد الوحدة اليمنية وسبل تحقيقها خلال السبعينات والثمانينات.. وقد استند جزء كبير من هذه الأطروحات إلى قاعدة من التصورات النظرية التي تم نقلها من مراجع خارجية وإسقاطها بصورة تعسفية على الواقع اليمني. ولا نبالغ حين نقول إن المجتمع اليمني شهد منذ ظهور الدولتين الشطريتين نوعاً من الإستقطابات الآيديولوجية المحمومة، ما أدى إلى كبح تطور العملية الثورية المعاصرة التي مرت بمخاض عسير وغير طبيعي، نتجت عنه تشوهات واختلالات في الوعي السياسي لأقسام واسعة من الناس بسبب الإستقطابات الأيديولوجية التي اشتركت – برغم تنافرها – في موضوعة واحدة ترى بأن الوحدة اليمنية لا يمكن تحقيقها بين نظامين متمايزين بدون اسقاط أحدهما وتعميم النموذج الآخر!

ألحقت تلك الاستقطابات أضراراً كبيرة بمسار العملية الثورية المعاصرة في اليمن، حيث انتعشت النزعات المعادية للديمقراطية والحداثة تحت تأثير البنى التقليدية الداخلية والتدخلات الخارجية، وشكلت الدعوة الى الأصولية السلفية بيئة مثالية لمعاداة الديمقراطية والحداثة، ومصادرة الدور النقدي للعقل، ومحاصرة منابع التنوع الفكري في المجتمع تحت شعار محاربة الأفكار المستوردة.

في الاتجاه نفسه تم تمزيق أوصال الفكر الاجتماعي الجديد، وسد المنابع التي تساعد على إثرائه وتنويعه تحت شعار محاربة الأفكار البرجوازية والرجعية، وصولاً إلى تنميط الوعي الأيديولوجي، وتعليب الممارسة السياسية في قوالب جاهزة، ما أدى الى فرض الوصاية على العقل ومصادرة الحرية والإدعاء بامتلاك الحقيقة واحتكار ميراث الحركة الوطنية اليمنية المعاصرة، وإلغاء التعدد والتنوع في الحياة السياسية والفكرية.

هكذا برزت التصورات الرافضة للمغايرة كشرط للوحدة التي تراوحت مفاهيمها الآيديولوجية بين الدولة ذات التوجه الديني والدولة ذات التوجه الاشتراكي، فيما كان الواقع الإجتماعي بخصائصه الوطنية والتاريخية غائباً وضائعاً بين هذه المفاهيم التي لم تجد مرجعها المعرفي فيه.

نقول ذلك لأن إنغلاق هذه المفاهيم على ذاتها أدى إلى دخولها بشكل دائم وثابت في حالة صدام ليس فيما بينها كما يبدو من ظاهر الأحداث التي شهدتها الساحة اليمنية، بل إلى دخولها بشكل مشترك في صدام موضوعي مع الواقع من جهة، ومع الميول الموضوعية لتطور الحياة والعالم من جهة أخرى.

ما من شك في أن مفاعيل البنية التقليدية أسهمت بقدر لا يستهان به من آليات الكبح المعيقة للتغيير، بيد أن أقساما لا يستهان بها من النخب الجديدة وقعت في مستنقع النزاعات الذاتية التي جعلت من السلطة هدفاً لها، حيث سعت إلى البحث عن صيغ جاهزة للتنمية الشطرية المنغلقة وغير المتكاملة، ثم عملت على تحصين تلك الصيغ بسياج كثيف من آليات الدولة التقليدية التي جرى بناؤها وتنميطها عن طريق الاستعانة بخبرات بعض الدول التي تعرضت للتشطير بفعل نتائج الحرب العالمية الثانية وأجواء الحرب الباردة التي تلتها.

استغرقت الدولتان الشطريتان زمناً ليس هيناً في إعادة انتاج مكوناتهما الموروثة عن العهود السابقة لتطور العملية الثورية المعاصرة التي جاءت كنفي تاريخي ومعرفي لتلك العهود وثورة على مخلفاتها.. وبتأثير تراكم ذلك الاستغراق المنغلق على الذات الشطرية برزت هوة سحيقة بين الدولتين كأجهزة ومنظومات من جهة، وبين المجتمع بوصفه كياناً بشرياً ينمو ويتجدد في سياق عملية ثورية تاريخية من جهة أخرى، الأمر الذي أدى إلى عجز كل من الدولتين الشطريتين عن تلبية وتجديد احتياجات المجتمع اليمني.

ولئن كانت انجازات علم الاجتماع المعاصر ترى في أن قيام كيان معين لا بد وأن يخلق قوى تتلاءم معه، ويخلق تبعاً لذلك تأقلماً أيديولوجياً محدوداً بفعل قوة العادة التي تجعل الجيل الناشئ في ظل المناخ الخاص للأيديولوجيا متسماً بروح الانتساب إلى ذلك الكيان الذي نشأ فيه، ومنضبطاً في توجيه سلوكه اليومي للتعامل مع منظوماته وأجهزته، فإن تناقض الكيانين الشطريين قبل الوحدة مع اتجاه تطور العملية الثورية المعاصرة للشعب اليمني فرض عليهما السير في اتجاهين: الإيمان بضرورة الوحدة من جهة، وتكريس التشطير بصيغ أيديولوجية من جهة أخرى.. وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على مأزق وتخلف الجهاز المفاهيمي للآيديولوجيا التي استمد منها كل كيان على حدة شرعية تبرير وجوده، وإفتعال العوائق لتأجيل الدمج الموضوعي للكيانين الشطريين في دولة وطنية واحدة.

لا ريب في أن كلاً من الكيانين الشطريين السابقين برر لنفسه التمسك بعملية الاستغراق في تكريس وتجديد الدولة الشطرية إنطلاقاً من الوهم بموضوعية الكيان النموذج الذي سيفرض نفسه بصورة امتداد أو إلحاق عن طريق افضلياته، ولذلك وصلت المحصلة النهائية لحالة الاستغراق في تنمية وتطبيع التشطير إلى مأزقها الموضوعي بحكم لا تاريخية ولا موضوعية تلك الحالة، لأن الدولة الشطرية استنفدت قدرتها على معالجة أوزار ومخلفات الماضي وإرثه الثقيل، وباتت عاجزة عن مواكبة الميول الجديدة لتطور العالم المعاصر.

استند الخطاب السياسي الوحدوي للدولتين الشطريتين قبل الوحدة إلى ميراث فكري وطني وقومي كان ينظر إلى التشطير من موقف رافض، ويقوم بتعريفه على أنه من صنع الإستعمار ومخلفات القرون الوسطى، لكن هذا الخطاب قام بتكريس التشطير وإنتاج جهاز ضخم من المفاهيم الأيديولوجية التي تبرر بقاءه.

وبصرف النظر عما كان يميز بنية ذلك الخطاب الشطري من رؤى متباينة لدولة الوحدة، إفترضت وجود وجهتي تطور متمايزتين،إحداهما تنادي بالتوجه الإسلامي والأخرى بالتوجه الاشتراكي، فإن ذلك التباين لم يكن يستند إلى الواقع، ولم يتجاوز نطاق صراع الإرادات والأوهام الآيديولوجية القابلة للإختبار والتغير في مجتمع يخوض معركة حضارية ضد التخلف والتشطير والبنى التقليدية الموروثة.

ثمة مصادر فكرية مشتركة لصراع تلك الإرادات والأوهام وهي أن الخطاب السياسي الوحدوي للدولتين الشطريتين كان ينتسب إلى الفكر القومي العربي الكلاسيكي الذي كان يربط تحقيق الوحدة العربية بعدد من الشروط، وبضمنها وحدة أداة الثورة العربية، وضرورة قيام قوة ثورية إقليمية تتكون من قطر عربي أو أكثر، وتضطلع بدور مركز الاشعاع والجذب، وتلعب دور " القاعدة " التي ينطلق منها التغيير الوحدوي الريادي.

وقد تم تحوير المفاهيم المكتسبة من الخطاب القومي العربي الكلاسيكي بعد إكسابها صياغات آيديولوجية جديدة، وبعد تنميطها في نطاق محلي قطري بل وشطري، الأمر الذي أدى إلى حدوث تعديل في مضمون الخطاب السياسي الوحدوي بعد ظهور الدولتين الشطريتين في اليمن أواخر الستينات.. وكانت نتيجة ذلك التحوير وصول عملية الإستقطابات الأيديولوجية الصارمة إلى مأزقها، وتفاقم تناقضات الخطاب السياسي الوحدوي للدولتين الشطريتين، وتكريس التشطير على المستوى الوطني، وهو المأزق نفسه الذي وصل إليه الخطاب القومي الكلاسيكي ، وسوف نأتي الى ذلك بمزيد من التفصيل عندما سنعود في حلقة لاحقة الى تناول اشكاليات الخطاب السلفي العام ونقد موقفه المعادي للولاء الوطني والفكر القومي.

وهنا يتطلب الأمر نقد الوعي الأيديولوجي الذي ساد في حقبة التشطير، وكرّس طائفة من المفاهيم التي خلطت بين عملية التوحيد الوطني كضرورة في سياق مشروع التغيير الذي دشنته الثورة اليمنية (26 سبتمبر – 14 أكتوبر)، وبين فرضيات الإنتقال بهذه العملية إلى الوجهة الإشتراكية أو الوجهة الرأسمالية أو تحويلها إلى " قاعدة " لإستعادة دولة الخلافة الاسلامية وفق تصورات نظرية مبسطة لا تمتلك مرجعاً معرفياً لها في الواقع اليمني والسياق التاريخي العالمي، وهو ما سوف نسعى إلى توضيحه في الحلقة القادمة من هذا المقال.

عن / صحيفة (26 سبتمبر)

كيف نفهم ظاهرة التطرف الديني؟

عمار علي حسن □

بات ما ينشر ويذاع حول الحركة الإسلامية الراديكالية، التي انزلقت جماعات منها إلى ممارسة الإرهاب، كغثاء السيل دون أن يجلو ذلك غموضاً يلف بعض سلوكيات هذه الحركة أو ييسر إمكانية التنبؤ بكثير مما تعتزم القيام به، أو يقود إلى تحقق الباحثين والمحللين من المعلومات الغزيرة التي تتدفق هنا وهناك في محاولة لتطويق الجماعات العنيفة من هذه الحركة وإلقائها في ذمة التاريخ. فهذه المعلومات يغلب عليها التحيز لأنها صادرة عن فرقاء يريد كل منهم أن ينال من الآخر قدر المستطاع، وفي المقابل يسعى إلى أن يبرر، ما أمكنه، كل ما يبدر عنه من سلوك وأفعال. فسيل المعلومات المتوافرة عن بعض فصائل الحركة الإسلامية الراديكالية يعود أغلبه إما إلى الأجهزة الأمنية والاستخبارية، أو إلى الحركة نفسها. ورواية كل من الجانبين للأحداث والوقائع تحمل الكثير من «الذاتوية»، ولا تخلو في الوقت نفسه من «تمويه» أو «تضليل»، توجبه اعتبارات المصلحة، أو مقتضيات أداء المهام، كما يراها كل طرف.

ولكن البحث العلمي لا يقف مكتوف الأيدي أمام هذه المعضلة، وإنما ينتج وسائله التي تحاول التحقق من المعلومات أو على الأقل ترجيح الأقرب إلى الصواب منها، اعتماداً على طرق محددة. وهنا يمكن اللجوء إلى مصادر مستقلة، تكون أقرب إلى الاستقامة والنزاهة وتبتعد ما أمكنها عن التحيز. ويمكن كذلك رد المعلومات الواردة إلى الإطار العام الذي يحكم الحركة الإسلامية الراديكالية من جهة، والسلوك النمطي المتكرر لبعض النظم الحاكمة في التعامل مع هذه الحركة من جهة ثانية، في كافة المناحي الإعلامية والقانونية والأمنية المرتبطة بقضيتي «العنف السياسي» و«الإرهاب». ومن الضروري هنا ربط القول بالفعل، نظراً لأن الثاني هو الذي يبرهن على مدى صدق الأول من عدمه. وفي كل الأحوال فإن كثيراً من الدراسات التي تناولت أنشطة الحركة الأصولية دارت حول «المرجوح» ولم تقطع بيقين. فكثير من الأسرار لا تزال مدفونة، وبعضها مات بمقتل من كانوا يحملونه، وحتى كثير ممن بقوا على قيد الحياة من الصعب الوصول إليهم، ليس بالنسبة للأشخاص العاديين فحسب، بل بالنسبة لأجهزة الاستخبارات والأمن، رفيعة المستوى.

وبذلك تبقى المعلومات المتوافرة في هذا الصدد، والتي حصلت الولايات المتحدة عليها من الأنظمة الحاكمة في بعض الدول العربية والإسلامية، مستقاة إما من تحقيقات قضائية قادت إلى اعترافات من تمكنت أجهزة الأمن من القبض عليهم، ومعلومات أمنية قدمتها الأجهزة المختصة للقضاء من أجل استصدار أحكام في إطار صراع الدول العربية والإسلامية وغيرها ضد الجماعات المتطرفة، أو اعترافات تمت تحت وطأة التعذيب في غياهب السجون. ولكن حتى في هذه الحالة فإن ما يرد إلينا من معلومات هو فقط ما يتم السماح بنشره وتداوله من قبل أجهزة الإعلام، وما يتطوع بعض المحامين ممن اطلعوا على أوراق القضايا بنشره أو الإدلاء به لأجهزة الإعلام. كما قد تنجم هذه المعلومات عن انفرادات صحفية، تمكن أصحابها من النفاذ إلى داخل الجماعات الراديكالية، أو الحصول على وثائق خاصة بها، أو إجراء حوارات مع قادتها. ولكن ما تمنحه الوسيلة الأخيرة يبقى في حيز «الترجيح» ما لم توجد وسيلة للتحقق اليقيني من صدق ما ورد من معلومات.

ومع ذلك فإن «جمع المتفرق» من المعلومات المستخلصة، مهما كانت متناثرة عبر السنوات، وموزعة على وقائع وأحداث، ومنسوبة إلى تنظيمات وجماعات وشخصيات شتى، يساعد، إلى حد كبير، في رسم الملامح العامة لأداء الراديكاليين الإسلاميين، شريطة أن يتم ربط هذه المعلومات بالسياق الاجتماعي - السياسي الذي أحاط بالأحداث التي صنعتها.

وفي ضوء ما تقدم حول المشكلات المتعلقة بتحليل المعلومات المتوافرة عن الحركة الإسلامية الراديكالية يمكن القول إنه من الضروري اتباع أكثر من مدخل لتحليل هذه الحركة، أولها يتعلق بتتبع تطور تاريخ قادة هذه الحركة وتحركاتهم وما يصدر عنهم من تصريحات وبيانات، وما يتخذونه من قرارات وأوامر لأتباعهم. وثاني هذه المداخل يرتبط بطبيعة التنظيمات التي شكلها هؤلاء الراديكاليون، أو شاركوا في تأسيسها، وذلك من حيث خصائص العضوية والتراتبية والأهداف والمقاصد الرئيسية والفرعية. أما المدخل الثالث فيتمثل في العمليات التي قامت بها هذه التنظيمات، سواء ما نجح منها أو ما لاقى فشلا ذريعاً وبقي عند حدود المحاولة.

ويخص المدخل الرابع القضايا التي نظرتها المحاكم في الدول الإسلامية بشأن «الإسلاميين الراديكاليين»، أو محاكم أجنبية وكان المتهمون فيها من الراديكاليين الإسلاميين. أما المدخل الخامس فيتمثل في العودة إلى «النصوص» الأصلية التي أنتجها هؤلاء، سواء كانت منشورات أو وثائق أو ما يطلقون عليه دراسات في فقه الدين وفقه الواقع، والتي خصصوا لها فرعاً داخل كل جماعة راديكالية، يرسم حدود «الحلال والحرام» في ممارسات الجماعة وعلاقاتها بالآخرين. وبعد ذلك ينبغي العكوف على تحليل هذه النصوص كيفياً، بانتهاج ما أتاحته مناهج وأدوات العلم، ثم ربط ما جاء فيها بما ينتج عن الراديكاليين الإسلاميين من سلوك.

وللوصول إلى طريقة ناجعة في فهم «الظاهرة الإسلامية»، ينبغي المزج بين هذه المداخل المتعددة نظراً لتداخلها وتكاملها في الواقع، ولأن من شأن هذا «المزج» أن يتيح لنا قدرة أكبر على التحليل العلمي السليم لظاهرة معقدة ومتشابكة مثل الحركة الإسلامية الراديكالية، التي يغلب على سلوكها طابع السرية. وهذه المداخل قد تساعد أيضاً في أن تنتقل الكتابات الغزيرة حول هذه الحركة من مجرد «جمع المتفرق» إلى «تجلية الغامض» في تفكيرها وتدبيرها.

□ كاتب مصري..رئيس قسم الأبحاث بوكالة أنباء الشرق الأوسط